تجربة استصلاح الأراضي الصحراوية في أبعادها السوسيو- اقتصادية

الدكتور : رشيد زوزو

جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

تشكل هذه الدراسة محاولة للاقتراب من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها بلادنا، وقد انصبت هذه المحاولة على استعراض تجربة استصلاح الأراضى الصحراوية فى محاولة لتحليل دينامية العلاقة بين الإنسان والأرض واستخلاص أثارها ونتائجها. هذه الآثار انعكست بشكل واضح على القدرة الإنتاجية وفي خلق فرص عمل جديدة وفي وقف نزيف الهجرة الريفية وتوطين البدو وفي غيرها من الآثار .

ومن ثم جاءت هذه الدراسة لتتبع هذه التجربة وإبراز حجمها وانعكاساتها في سياق التنمية الفلاحية الشاملة .

Résumé:

Cette étude tente de s'approcher des mutations socio-économiques qu'a connu le pays, et cela à travers un bref exposé de l'expérience de la réforme agraire dans les terres sahariennes, dans le but d'analyser la dynamique de la relation entre l'homme et la terre ainsi ses conséquences et ses répercussions.

Ces répercussions qui ont eu des impacts sur la productivité et sur les possibilités de créer de nouveaux postes de travail aussi ont contribué a freiner l'exode rurale et à sédentariser les nomades ainsi que d'autre conséquences, ainsi le présent article essaie de retracer cette expérience et son ampleur et tous ses répercussions dans le contexte du développement agraire globale.

مقدّمة:

شهد القطاع الفلاحي في الجزائر كغيره من القطاعات الأخرى سياسات عدة أملتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفرضتها مقتضيات التغير الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

فتجربة التسيير الذاتي غداة الاستقلال أملاها الوضع العام للبلاد فاتسمت بالعفوية والطابع الارتجالي فكانت النتائج المحققة دون الطموحات المرجوة.ثم جاءت الثورة الزراعية كعملية ثورية شاملة إلا أن تغلب الاعتبارات السياسية والاجتماعية على الجانب الاقتصادي أدى إلى تدني الإنتاج الزراعي وفشل التجربة.

ونتيجة لذلك كان لا بد من إصلاحات وقفة لمراجعة هذه السياسات بغية القضاء على السلبيات و الحد من تأثيراتها على الوضعية الزراعية فكانت عمليات إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي.

وفي سياق هذه الإصلاحات بدأ الاقتصاد الوطني يأخذ منحنى وتوجها نحو اقتصاد السوق، وبدا هذا واضحا بتشجيع الاستثمار الوطني الخاص وتحرير المبادرات الفردية حين صادقت اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في ديسمبر 1981 على ملف القطاع الخاص [1] ثم توج هذا التوجه في المجال الزراعي بصدور قانون الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح (1983) بهدف توسيع المساحات الزراعية وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية في المجال الزراعي ولتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية.

وبعد عشرية ونيف وفي إطار الإصلاحات الفلاحية وفي محاولة من السلطة إنعاش هذه التجربة أصدرت مرسوما عنون بتقنية الامتياز عام 1997 بهدف توسيع دائرة الاستصلاح وفتح الباب واسعا أمام الاستثمار.

والتساؤل المطروح هل كان لقانون الحيازة على الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح ثم تقنية الامتياز دور ونقطة تحول وعلامة بارزة في المسيرة التنموية،

وهل كانا من الناحية العملية كفيلان باستقطاب اهتمامات الناس والمستثمرين في استصلاح المساحات الواسعة وفي إعادة الاعتبار لعمل الأرض وفي بعث الحياة في الريف من جديد؟

ومن ثم جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على تجربة ظلت حبيسة المعالجات التقنية والاقتصادية وبشيء من الندرة والعمومية هادفة إلى عرض تجربة استصلاح الأراضي الزراعية وإبراز أهميتها وحجمها في سياق التنمية الزراعية بوجه عام، والتعرف على أبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

1. مفهوم استصلاح الأراضي الزراعية:

يرى الدكتور عبد الوهاب مطر الداهري أن مفهوم استصلاح الأراضي الزراعية يختلف باختلاف المناطق وتبعا لظروف الطبيعة لهذه المناطق أو تلك.فإنشاء شبكة الري والبزل (Le drainage) وغسل التربة استصلاحا. ويعتبر حفر الآبار وتعديل الأرض وتسويتها لاستصلاحها أيضا، وباختصار أن كل ما من شأنه جعل الأرض قابلة للفلاحة والغرس استصلاحا[2].

والتعريف الذي ورد في القانون المتضمن الحيازة على الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح قد لا يختلف عن التعريفات السابقة ولكن يحاول أن يكون أكثر شمولية، حيث هو "كل عمل من شأنه تهيئة وتنقية الأراضي والتجهيز والسقي والغراسة والمحافظة على التربة قصد إخصابها وزرعها" [3].

والملاحظ أن هذه التعاريف قد ركزت على العناصر الفنية ومراحل الاستصلاح وأغفلت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والظروف الضرورية، لتطوير الإنسان باعتباره العامل الحاسم والأساسي في هذه العملية التنموية. لأن كل نشاط تنموي واسع كعملية الاستصلاح يجب أن يرفق بتوفير الخدمات لضرورية كشق الطرق وإنشاء التجمعات السكنية وإيصال الكهرباء وإقامة مختلف المنشآت الخدماتية.

وبعد هذه التعاريف والملاحظات المسجلة عليها يمكن أن نقدم التعريف التالي: "استصلاح الأراضي الزراعية عملية تنموية متكاملة ذات عناصر وأبعاد تقنية اقتصادية واجتماعية وسياسية هادفة إلى توسيع المساحات الزراعية وزيادة القدرة الإنتاجية وتطوير المجتمع الريفي بصورة عامة".

ولهذا فالاستصلاح موضوع هذه الورقة يندرج ضمن العملية التنموية الشاملة وليس مجرد عملية تقنية بحتة أو نقل للملكية بل ذو أبعاد اجتماعية اقتصادية والتي منها رفع معدلات الإنتاج وتوفير فرص العمل ثم تحسين الحالة الاجتماعية لسكان الأرياف كهدف اجتماعي. وأخيرا توفير الأمن الغذائي للدولة كبعد سياسي خاصة في بلد ظل يعتمد لفترة طويلة على مصدر وحيد للدخل وهو البترول.

2.تجربة استصلاح الأراضي كعملية تنمية:

تحتل المسألة الزراعية في بلدان العالم الثالث مكانتها بين مجموعة المسائل المطروحة على صعيدي التنمية والتخلف، وتأتي هذه الأهمية من كون الزراعة هي القطاع السائد في هذه البلدان، إذ تستحوذ على الأغلبية الساحقة من اليد العاملة وتشكل أكبر نسبة في عناصر تكوين الدخل القومي – وإن اختلفت هذه النسبة من دولة إلى أخرى- والأهم من ذلك هي السبيل الوحيد لتأمين الحاجات الغذائية لهذا العالم المكتظ بالسكان.

وتجارب استصلاح الأراضي كعملية تنموية وكإصلاح زراعي ذات أبعاد ومرامي مختلفة لا تنفصل عن المسألة الزراعية بل تندرج في إطار الحلول الإصلاحية المطروحة وكجزء من هذه العملية الشاملة.

تكمن أهمية الاستصلاح كعامل تنمية بالنظر إلى أهدافه ومراميه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فأولى نتائج الاستصلاح تتجلى في توسيع الرقعة الزراعية وبإضافة أراضي جديدة.

فالاستصلاح إذن هو حرب على الصحراء وافتكاك الأرض منها، وهو عملية تعد هجوما معاكسا عليها.ومن زاوية أخرى فإن زيادة القدرة الإنتاجية تتطلب سير التنمية الزراعية بشقيها الرأسي والأفقي، إلا أن التوسع الرأسي يبقى محدودا بفعل قانون تناقص الغلة، إضافة إلى أن التزايد السكاني والضغط على الموارد الحالية يحتم البحث عن موارد طبيعية إضافية.

وعليه فإن التنمية الزراعية الأفقية بواسطة الاستصلاح هي الاتجاه الضروري الذي يجب أن تنتهجه الدول النامية.ومن جهة أخرى يعد الاستصلاح كمصدر تأمين الغذاء إذا لم تستحوذ أية قضية اقتصادية من القضايا التي تواجه بلادنا وبلدان العالم الثالث على الاهتمام مثل الذي استحوذت عليه قضية الأمن الغذائي.

هذا الاهتمام يعود إلى أن الأمن الغذائي في حالة من التراجع المستمر، وأن جذور التبعية الغذائية للعالم الخارجي تتأصل عاما بعد عام، ثم أن التبعية الغذائية إضافة إلى استنزافها المستمر والمتصاعد للموارد الاقتصادية تحمل في طياتها مخاطر التبعية السياسية، لأنه لا يمكن أن يكون لشعب جائع إرادة ذاتية.

إن هذا الوضع الغذائي في البلدان المختلفة هو نتاج النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي في الزراعة، ووجود مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة لازالت عاطلة عن الاستثمار، وتأخر فنون الإنتاج، وعدم فعالية الهياكل التنظيمية والإدارية إلى غير ذلك من العراقيل والصعاب.

وفي دراسة أجراها كولن كلاك يشير إلى أن الأراضي الصالحة للزراعة يمكنها بالمستوى الحالي للهندسة الزراعية أن توفر الغذاء لأكثر من 35 مليار نسمة، وأن مساحة الأراضي المزروعة في العالم –حسب تقرير الإحصائيين- لا يزيد عن 5،7 % فقط من مجموع الأراضي الزراعية [4].

وبالنسبة للاستصلاح والعمالة في الريف فإن القطاع الزراعي يستحوذ على الأغلبية الساحقة من السكان وتبلغ نسبة العاملين 2/ 3 وفي حالات تصل

إلى 4/ 5 للعاملين كما هو الحال في ساحل العاج وتايلندة ، بينما لا تتجاوز هذه النسبة 7% في الولايات المتحدة، بالرغم من ذلك يبقى الإنتاج منخفضا في هذه البلدان بسبب العلاقات الإنتاجية السائدة والوسائل التقليدية المستخدمة [5].

إن التزايد السكاني المرتفع والذي يدفع بجيوش من القادرين على العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الصناعة، والتي يمكن أن تمص الفائض وتقلل من الضغط على القطاع الزراعي، جعل الباب مغلقا أمام التزايد السكاني.

أمام هذا الوضع يصبح من الضروري حاجة الدول النامية ومنها الجزائر إلى التوسع في استخدام الموارد الأرضية باستغلال أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الزراعية لمقابلة الزيادة السريعة للسكان وبجعل الزراعة قاعدة والصناعة قائدة.

وعلى صعيد الاستصلاح والدخل الوطني وانطلاقا من أن الزراعة هي القطاع الرئيسي في البناء الاقتصادي وبالتالي فهي تمثل عبء التنمية الاقتصادية، وتعتبر مشروعات استصلاح الأراضي من المشاريع التي تساهم بالقدر الأكبر في تنمية الطاقة الإنتاجية وتعمل على دعم ميزان المدفوعات بزيادة الطاقة التصديرية الزراعية.

إن تأثير الاستصلاح لا يتوقف على القطاع الزراعي بل يمتد إلى قطاعات أخرى صناعية وتجارية وخدماتية، مما يؤكد الدور الفعال لهذه المشاريع في زيادة الدخل الوطني وتنشيط الحركة الاقتصادية للبلاد.

3. بين استصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي:

ليس من السهل صياغة تعريف جامع مانع للإصلاح الزراعي ومرد ذلك اختلاف كيفية النظر إلى الموضوع. فالمعنى المقبول هو إعادة توزيع الملكيات والحقوق في الأراضي لمنفعة صغار الفلاحين للعمال الزراعيين. وإلى جانب هذا المعنى هناك مفهوم آخر يبدو أكثر شمولية فهو إلى جانب ما تقدم يعني تحسين حقوق التصرف بالأرض والتنظيم الزراعي [6].

وهكذا نلاحظ أن هذا المفهوم يحاول أن يشمل كافة الإجراءات التي تتخذ لمساعدة المزارعين لتحسين ظروف الإنتاج والإرشاد. وفي هذا الاتجاه ذي الطابع الشمولي يعرف الإصلاح الزراعي أيضا بأنه: "مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغييرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف بها.....والإصلاح الزراعي بهذا المعنى المحدد الأكثر شيوعا يركز على إصلاح نمط توزيع الأرض، أي على تحقيق العدالة وفتح الطريق أمام تحرير الفلاحين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .

وقد يتسع مفهوم الإصلاح الزراعي لا ليركز على تحقيق العدالة فقط وإنما على تحقيق النمو أيضا. فيشمل في هذه الحالة بعض الإجراءات الكفيلة بتنظيم العلاقات الزراعية بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها، وتدريب الفلاحين وإرشادهم وتنظيمهم في تعاونيات، وتطوير طرق زراعتهم ووسائلها، وتوفير القروض لهم ومساعدتهم في تسويق المنتجات الزراعية وإقامة وحدات إنتاجية زراعية على أسس جماعية متقدمة، وغير ذلك.[7]

إن استصلاح الأراضي _ أو ما يعرف باستيطان الأراضي _ يعد إصلاحا زراعيا وإن كان يختلف عن الإصلاح الزراعي لكونه لا يتطلب نزعا قسريا للملكية ولا تحديدا لها، وإنما يتم على أراضي تمتلكها الدولة أو على أراضي تشتريها من مالكيها، وما عدا ذلك فهو لا يختلف عن الإصلاح الزراعي من حيث تحسين حقوق التصرف بالأرض وإعادة تنظيم العلاقات في القطاع الزراعي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين ظروفه.

وإذا نعتبر الاستصلاح إصلاحا زراعيا فإننا ننظر إلى الإصلاح بالمفهوم الواسع ولا نختزله إلى أبسط عناصره .وفي رأينا أن الحكم على استصلاح الأراضي الزراعية إصلاحا زراعيا حقيقيا يكمن في مدى ما تقدم تجارب استصلاح الأراضي من نفع لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين وإلى أي مدى ساهمت تجارب الاستصلاح في رفع الإنتاج وتحسينه وتطوير العالم الريفي.

4. استصلاح الأراضي الزراعية في إطار التجربة الجزائرية:

عاش الفلاح الجزائري تجربة استصلاح الأراضي الزراعية منذ أن عرف الزراعة وحياة الاستقرار، ولأن النشاط الزراعي لا يعدو كونه تهيئة الأرض واستزراعها وهذه العمليات هي جوهر الاستصلاح.لكن تجربة الاستصلاح بهذا الحجم وبهذا الحماس الشعبي لم تعرفها الجزائر من قبل –حسب معلوماتي- لأن عمليات الاستصلاح كانت تتميز بأنها محدودة وبالتخطيط وإنجاز الدولة.

فخلال الفترة الاستعمارية بل إبان الثورة التحريرية الكبرى قامت الإدارة الاستعمارية بوضع برنامج الاستصلاح في إطار ما يسمى بإحياء الأرياف وضمن ما عرف ببرنامج قسنطينة (1958) ضم هذا المشروع 100.000 هكتارا من أراضي المستنقعات، إضافة إلى مشاريع أخرى ذات طابع اقتصادي واجتماعي، إلا أنه بالنظر إلى اعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية فشل المشروع وبقي حبرا على ورق [8].

وغداة الاستقلال و بعد تأكيد وثيقة طرابلس (جوان 1962) على مسألة الاستصلاح حين مناقشة المسألة الزراعية لم تدخل العملية حيز التطبيق بصورة واسعة إلا ضمن المخطط الرباعي الأول (1970-1974) حيث وافق على خمس مناطق يتعهدها باستصلاح الأراضي وحفظها وهي: بني سليمان، التل الجنوبي، بني شقران، غريس، سرسو، جبال تيارت غرب الظهرة.

ولتدعيم مشاريع الاستصلاح هذه كانت قد أنشئت تسع محافظات خلال سنة 1969 لتتولى الإشراف على المناطق التالية:الشلف، بوناموسة، مغنية، العبادلة، عين السخونة، الحضنة، سطيف، تبسة، بني سليمان [9].والملاحظة أن عمليات الاستصلاح تكاد كلها ترتبط بإنشاء السدود مما جعلها تتأثر بضعف إنجاز هذه الأخيرة.

وهكذا فإن القطاع الفلاحي لم يكتسب خلال فترة 1967-1978 مثلا سوى 100.000ه ولم يسمح له هذا المكسب حتى من تعويض الأراضي الضائعة بفعل الزحف العمراني والصناعي على الأراضي الزراعية [10].

إلا أنه خلال ثمانينات القرن الماضي بدأ القيام مشاريع زراعية ضخمة بالجنوب تعتمد على تكنولوجيا حديثة وخبرات أجنبية وعلى مساحات شاسعة وهذا بدء بمنطقة ورقلة. وفي إطار الإصلاحات الفلاحية (1990_1999) تمت إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف و من حيث الشروط و طرق تنفيذه

حيث أصبح استصلاح الأراضي حول الواحات يتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية أما الإصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتم بوسائل مادية و تقنيات كبرى، خصصت للاستثمارات الوطنية والأجنبية[11] .

5. الفلاحة الصحراوية ومكانتها:

أصبحت الفلاحة الصحراوية وتحديث أساليبها في ظل الظروف الاقتصادية الحالية لها أكثر من أهمية.فالصحراء في الجزائر تحتل 3/ 2 من المساحة الإجمالية للبلاد وتتوفر على أكبر خزان جوفي للمياه في العالم وينحصر هذا الخزان بين هضاب الطاسيلي جنوبا ومرتفعات الأطلس الصحراوي شمالا ويحده غربا واد الساورة ويمتد شرقا حتى مصر ويتراوح سمك الطبقة الحاملة للمياه ما بين 500 و 2.000م [12].

هذه الكميات المائية تجعل الإنتاج الزراعي ممكنا على مدار السنة ومع ذلك فإن مساحة الأرض الصالحة للزراعة لا تزيد عن 91.000هكتار (أي 1,3%) من مجموع الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة (أي 0,5%) من مجموع ولايات الوطن [13].

ظلت الزراعة التقليدية في الصحراء تشكل الطابع السائد وتتركز في الواحات وفي بطون الأودية، حيث يتوفر الماء وتستغل معظم هذه المساحات في زراعة النخيل والباقي في زراعة الخضر والفواكه.

وقد واجه هذا القطاع مصاعب عدة حالت دون تطوره، والمتمثلة خاصة في زحف الرمال على الأراضي الفلاحية وفي تملح التربة بفعل الإسراف في الري الانسيابي إضافة إلى المشاكل التي تواجه الفلاحة في الجزائر عموما كالنقص في التجهيزات، الزحف العمراني...إلخ.

إلا أنه في ثمانينات القرن الماضي بدأت الزراعة العصرية تعرف طريقها نحو الصحراء حيث مشروع قاسي الطويل (ورقلة) والذي يعتمد على اتساع المساحة واستخدام الطرق العلمية خاصة في المجال الري (الري بالرش المحوري، الري بالتقطير) وقد حقق هذا الإنجاز نتائج مشجعة. ومع نهاية التسعينيات اتسعت دائرة الاستثمار الواسع بتطبيق سياسة تقنية الامتياز.

والفلاحة الصحراوية ليست عملية سهلة بل هي صراع بين الإنسان والطبيعة وحرب على الصحراء، لذا فالإرادة الإنسانية وحدها لا تكفي بل لابد من التزويد بالمعرفة العلمية واستخدام التقنيات الخاصة إضافة إلى الإمكانيات المادية والمالية ليكون الإنسان في مستوى تحدي هذه الطبيعة القاسية. وفي هذا السياق يمكن أن ندرج تجربة استصلاح الأراضي الزراعية باعتبارها شكلا من أشكال التحدي وافتكاك الأرض من الصحراء، ثم هي ذات أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

إن أهمية الفلاحة الصحراوية لهي نتاج معطيات جغرافية، اقتصادية، اجتماعية وظروف داخلية وخارجية.فخصوصيات الصحراء المناخية والطبيعية من حرارة ومخزن من المياه الباطنية تؤهلها لأن تكون مصدر إنتاج مبكر ووفير، حين نضع في الاعتبار إحساس الفلاح بثقل الأزمة الاقتصادية العالمية واستخدام الغذاء كسلاح، والحقيقة أن الفرص متاحة لأن تحتل الفلاحة الصحراوية مكانتها، حيث يمكن استصلاح أكثر من 6 ملايين من الهكتارات بفضل التجربة الواسعة وتوفر الجزائر على مؤسسات ومعاهد قديرة مثل معهد تطوير المناطق القاحلة، ومعهد الفلاحة الصحراوية.

وأخيرا والأهم من هذا، ذلك الحماس الذي أبداه الفلاحون في استصلاح أراضي جديدة والعودة إلى الأرض وإعادة الاعتبار للفلاحة.

6. استصلاح الأراضي الزراعية في المناطق الصحراوية في إطار قانون الحيازة على الملكية العقارية:

جاء في الميثاق الوطني لسنة 1986- "إن الثروة الحقيقية في جنوب البلاد لا تكمن فقط فيما يدخره باطن الأرض من نفط وغاز بل وكذلك فيما سيفتح أمامها مستقبلا من آفاق للزراعة وبالتالي توطين الإنسان الذي يستطيع استصلاح الأراضي بفعل عمله ومهاراته وعبقريته"[14].

واستنادا إلى روح الميثاق الوطني أصدرت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في دورتها الثالثة 3-7 ماي 1980 قرارا يقضي ب أن يصبح كل مواطن يصلح أرضا بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون" [15].وعلى ضوء ما سبق صدر قانون الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح خلال صائفة 1983.

1.6 محتوى القانون وكيفيات تطبيقه:

لقد تعرضنا إلى مفهوم الاستصلاح _ سلفا _ وبقي أن نشير إلى أن مهمة الاستصلاح تخضع في شكلها ومضمونها إلى القانون رقم 83-18 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1403 الموافق لــ: 13 غشت 1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية وكذا المراسيم والمناشير التطبيقية.أما محتوى القانون (فهو نقل ملكية عقارية زراعية إلى القائم (أو القائمين) بأعمال استصلاح مقابل دينار رمزي وفق إجراء وشروط محددة) [16].

وتنحصر مجالات التطبيق والأراضي التي يسمح باستصلاحها وحيازتها في الأراضي العمومية والواقعة في مناطق صحراوية أو ذات طبيعة مشابهة لها.وللحصول على الملكية العقارية في إطار هذا القانون يتطلب الأمر إعداد

برنامج خاص للاستصلاح وإنجازه في مدة أقصاها خمس سنوات مع إتباع إجراءات إدارية وقانونية محددة.

7. توسيع تجربة الاستصلاح: (تقنية الامتياز كأداة للاستصلاح)

إن الركود النسبي الذي عرفته عملية استصلاح الأراضي الزراعية و بهدف التوسع الأفقي للأراضي و أمام وعاء العقار الفلاحي أن فتحت الدولة المجال واسعا أمام المستثمرين في المجال الزراعي و تبنيت تقنية الامتياز كأداة للاستصلاح وفي هذا الإطار أصدرت السلطة المرسوم رقم 97 / 483 المؤرخ في 15/ 12/ 1997 محددا كيفيات منح الامتياز في القطع الأرضية التابعة لأملاك الدولة.

وقد جاء تعريفه " أنه عملية استثمار رامية إلى جعل طاقات الأملاك العقارية منتجة وإلى تنميتها، وهو تصرف تمنح الدولة بموجبه ولمدة معينة حق الانتفاع بأرض تابعة لأملاكها الوطنية الخاصة لكل شخص طبيعي أو معنوي في إطار الاستصلاح في المناطق الصحراوية والجبلية والسهبية [17].

و نظرا إلى أنه عملية استثمار ترمي إلى جعل طاقات الأملاك العقارية منتجة و إلى تثمينها و لأن العملية تتطلب إمكانيات مادية و مالية كبرى فقد التزمت الدولة بالمساهمة في الأشغال الكبرى الأساسية كاستخراج المياه والتزود بالطاقة الكهربائية و شق الطرق.

8. أهداف الاستصلاح ومراميه:

تواجه الجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث تهديدا خطيرا بسبب النقص في الغذاء والاعتماد على العالم الخارجي في الحصول على المواد الغذائية، مما ترتب عنه من ضغوطات سياسية واقتصادية، وقد أثبتت الدراسات أن هذا الوضع مرده تناقص إنتاجية الأرض وإهمالها وعدم استغلالها بالصورة المطلوبة.فالمساحة الزراعية الصالحة لا تزيد عن 7,5 مليون ه أي 0,30 ه لكل نسمة، وتمثل المناطق الزراعية ذات الإمكانية الملائمة 3/ 1 من مجموع المساحة الزراعية في حين لا

يغطي الري سوى 3 إلى4% من المساحة الزراعية. ونجاح الزراعة يتوقف على العناصر التالية: الأرض، المـاء، الإنسـان.

وبلادنا لا تخلو من هذه العناصر إلا أنها ظلت تفتقر إلى فعالية العنصر البشري، ومن ثم جاءت تجربة استصلاح الأراضي الزراعية وحيازة الملكية العقارية لتشجيع الإنسان المواطن على استصلاح واستغلال أقصى ما يمكن من الأراضي الزراعية، ولتبعث فيه روح المبادرة، لأن عملية الاستصلاح من أهم وأبرز العمليات التي تتداخل فيها العوامل الفنية بعد الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

1.8 تجربة الاستصلاح ودورها في زيادة الطاقة الإنتاجية:

كشفت مختلف الدراسات ذات العلاقة بتجارب الاستصلاح في الجزائر وخارجها أن أول الأهداف هو العمل على زيادة القدرة الإنتاجية لتوفير المواد الغذائية أو توفير المبالغ الكبرى التي تنفق على استيراد المواد الغذائية.فإذا كانت تجربة الاستصلاح في المراحل الأولى قد أفضت في عقدها الأول إلى استصلاح ما يزيد عن 88000 ألف هكتار وغرس ما يربو عن 22000 نخلة: [18].

إلا أن المساحات المستصلحة ظلت دائما ضئيلة بالنسبة للمساحات الممنوحة، لظهور عقبات اتجاه هذه التجربة والتي منها :[19]

- ✓ النقص المسجل في تعبئة الموارد المائية و الناجم عن ضعف الوسائل المادية و المالية.
- ✓ قلة القروض و ضعف استخدامها وعدم مرونة الجهاز المصرفي اتجاه المستصلحين.
- ✓ الاختيار العشوائي للأراضي المستصلحة ودون وجود دراسات تقنية اقتصادية لها.
- ✓ عدم توفير التجهيزات الخاصة بالفلاحة و الري بالصورة المطلوبة.

وبالنظر لتلك الظروف وفي محاولة لإعادة إنعاش التجربة بتقنية الامتياز فإن العملية تكون قد سمحت بتوسيع المساحة وتثمين الموارد الطبيعية وتطوير الاستثمار، وقد قدرت مساحة المرحلة الأولى الجاري انجازها ب 600000 هكتار .وهذا في المناطق الجنوبية وحدها [20] .

ولأن التجربة لم تقتصر على المناطق الصحراوية بل امتدت إلى المناطق الشمالية فقد كشف تقرير حول تقدم مشاريع الاستصلاح الفلاحي لسنة 2005 عن اعتماد برنامج على مراحل يخص بالأساس 12 منطقة:

منطقة الوسط وتشمل 32 مشروعا، على مساحة تصل إلى 26625 هكتارا، و3453 عملية امتياز، وحوالي 10 آلاف منصب عمل. أما المنطقة التي سجل بها أكبر عدد من المشاريع فهي منطقة الجلفة ، حيث يصل عدد مشاريع الاستصلاح إلى 91 مشروعا وبمساحة تقدر بـ 91910 هكتارات.

وتأتي بعدها منطقة ورقلة التي تتضمن 88 مشروعا ومساحة تقدر بـ15226 هكتارا، و11474 منصب عمل. وتصل المساحة الإجمالية الزراعية التي يرجي استرجاعها من خلال المشاريع التي يصل عددها إلى 676 مشروع إلى 693669 هكتار مع توفير 173629 هكتارا مع تخصيص غلاف مالي إجمالي يقدر بـ73,4 مليار دينار، أي ما يعادل 987,222 مليون دولار، منها 56,9 مليار دينار نصيب الدولة.

ويوضح التقرير الصادر عن الشركة العامة للامتياز الفلاحي أنه خلال الفترة الممتدة ما بين نهاية ديسمبر 2004 وديسمبر 2005 تم اعتماد تسعة مشاريع استصلاح على مساحة 1710هكتارات، مضيفا بأنه منذ الشروع في تطبيق برنامج الاستصلاح تم مباشرة برنامج يتضمن مساحة تصل 432750 هكتار منها 61202 هكتار من الأشجار المثمرة [21].

2.8 الاستصلاح والعمالة:

و لعل من أهم أهداف تجارب للاستصلاح توفير فرص جديدة للمواطنين ذلك أن عملية الاستصلاح الواسعة تحتاج إلى أعداد كبيرة من القوى العاملة سواء في مرحلة الاستصلاح أو في مراحل الاستزراع.

أن العنصر البشري سوف يظل دائما أهم الاستثمارات التي يعول عليها، و أن مميزات العمل في إطار الاستصلاح و الاستزراع تستلزم تنوعا في الطاقة البشرية تبعا للمراحل التي تمر بها عملية الاستصلاح كما أن حجم العمل يخضع لهذه المراحل و الاستثمارات المخصصة.

و حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء و في دراسة لتوزيع اليد العاملة بين القطاعات الاقتصادية أظهرت الأرقام انه على امتداد الفترة من 2001 إلى 2006 تراوحت حصة القطاع الزراعي مابين 17 % إلى 21 % من إجمالي اليد العاملة بالرغم من أن المقيمين بالأرياف هم في حدود 40 % [22] مما يعني أن العمل في المجال الزراعي ما يزال يعاني العزوف ولا يستهوي الباحثين عن العمل حتى من شباب الأرياف، و من ثم سوف يظل العالم الريفي يفتقر إلى اليد العاملة مدربة كانت أو غير مدربة.

وفي تقديرنا أن تجربة الاستصلاح سوف تفتح الباب واسعا أمام طالبي العمل و ستستقطب اهتمام شباب الأرياف للعمل في المزارع الجديدة سواء كمستصلحين مباشرين للنشاط أو كعمال أجراء.

وإذا ما حاولنا معرفة واقع العمل وبنيته وتطوره وفي العالم الريفي خاصة، وكيف هيمن العمل المأجور يتضح من البيانات المتاحة أن الإحصائيات الوطنية تشير إلى أن 59.8% من الذكور 66,7% من الإناث في 1966 كانوا يعملون بأجر وأن 0,5% من الذكور، 0,3% من الإناث من أصحاب العمل يستخدمون العمل المأجور [24].

وفي عام 1973 فإن الأرقام تشير إلى أن 54% من قوة العمل المستخدمين فعليا في الزراعة مكونة من عمال مأجورين ومندمجين في سوق قوة العمل وإن اختلفت مدة العمل والاستخدام.[25]

أما في سنة 1985 فقد كشفت إحصائيات العاملين في القطاع الخاص عن 39,4% من العمل المأجور إلى مجموعة القوى العاملة في الجزائر، (12,4%) من هذا الاستخدام بالنسبة لقوة العمل الزراعية في القطاع الخاص أيضا [26].

وخلال الفترة (2000_2005) بلغ عدد مناصب العمل التي أنشأها القطاع الفلاحي والريفي 395837 عملا دائما و558271 منصب عمل مؤقت كان نصيب عمليات الاستصلاح والأنشطة ذات الصلة 92922 عملا دائما و123461 عملا مؤقتا [27].

وفي دراسة تناولت تجربة الاستصلاح انتهت إلى أن بنية العمل في مزارع الاستصلاح هيمن عليها العمل الأجير والاستغلال المباشر أيضا [28].

جدول رقم (1) يوضح أشكال الاستغلال في مزارع الاستصلاح

أشكال الاستغلال	%
الاستغلال المباشر	78,75
المساعدة العائلية	55,00
المزارعة (المحاصصة)	10
الكراء	2,5
العمل الأجير	71,86

(المصدر: رشيد زوزو: الآثار الاجتماعية لاستصلاح الأراضي الزراعية، ص 107)

و إذ شكل الاستغلال المباشر والعمل المأجور ه – بشقيه الدائم و المؤقت – أهمية فلأنهما يعبران عن قوة عمل تعمل على التقليل من ظاهرة البطالة. و إذا ما وضعنا في الاعتبار تلك العلاقة الطردية بين مساحة الحيازة و عدد العاملين فإن الاستصلاح في مرحلته الثانية (تقنية الامتياز) يفتح المجال أما فرص عمل كبيرة و واسعة.

3.8 الاستصلاح و النزوح الريفي :

شكلت ظاهرة الهجرة الريفية الظاهرة الأكثر حضورا في العالم الريفي و من ثم ظلت هدف كل عملية تنموية و هدف كل عملية استصلاح.عاش الريف الجزائري هذه الظاهرة فاتخذت الدولة عدة إجراءات إزاءها و انتهجت عدة سياسات لعل أكثرها جرأة عملية استصلاح حيث دعت المواطن إلى استصلاح و استزراع الأراضي مقابل تملكها و إذا كانت هذه السياسة قد نجحت في توسيع الزراعة فإلى أي حد كان لها التأثير في استقرار الريف و عودة المهاجرين إليه، و للإجابة عن هذا التساؤل نستعرض هذا الجدول:

الحركات الهجرية جدول رقم (2)

الإقامة الحالية	مدينة	قرية	بادية	المجموع
الإقامة السابقة	مدينة	قرية	بادية	المجموع
مدينة	%38,13	%20,62	–	% 58,75

قرية	–	% 27,5		% 27,50
بادية	–	% 6,25	% 7,5	% 13,75
المجموع	%38,13	% 54,37	% 7,5	%100

المصدر: رشيد زوزو: الآثار الاجتماعية لاستصلاح الأراضي الزراعية ص 118

فقد كشف عن إسهام التجربة في استقرار الريف بنسبة 27.5 حالت دونهم و التفكير في الهجرة نحو المدينة، و إذا ما أضفنا نسبة العائدين إلى الريف (20.62%) تصبح هاتين النسبتين ذات دلالة، لأنه و أن استمرت الهجرة في هذا الاتجاه – بالنظر إلى اتساع دائرة الاستصلاح– فسوف يستعيد الريف بعضا من مواطنيه و قواه الإنتاجية الذين كان قد لفظهم نتيجة للهجرات التي عرفها المجتمع الجزائري منذ عشرات السنين[29].

4.8 الاستصلاح واستقرار البدو:

ارتبطت سياسة التوطين في الجزائر بالسياسات التنموية والبرامج الخاصة ولعل أبرز هذه السياسات وأكثرها تأثيرا تجربة الثورة الزراعية سيما المرحلة الثالثة منها، وهذا بهدف ترقية الإنسان وسكان البدو وإحداث نوع من الاستقرار في الحياة البدوية، إلا أن الواقع دفع بالبدو نحو المدينة لمشاكلها وصعوباتها فحتى القرى الرعوية التي أنجزت في هذا الإطار ولتكون عامل جذب لم يعد يسكنها سوى أناس لا ينتمون للفلاحة ولا للرعي [30].

ولذا فإن الحل يكمن في سياسة محكمة لاستقرار البدو في مراكز زراعية قريبة أو في مواطن الاستصلاح، ولتعد عملية الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح أكبر حافز للاستقرار لتوفر عنصر التملك ولتميزها بطابع حرية اختيار مواقع الاستصلاح.

ولان عملية الاستصلاح في ربوع الصحراء وهي المرابع الشتوية جعلت العديد منهم ينخرط في العملية وبالتالي كان لها التأثير في حياتهم في حلهم وترحا لهم.

فطبيعة الحياة الجديدة والزراعات التي دخلت عالم البادية أدت إلى الحد من ترحال هؤلاء البدو وإلى التنقل الجزئي للعائلة بسبب الحفاظ على المزرعة وصيانة تجهيزاتها ومزروعاتها فظهر بذلك شكلا من أشكال التنقل. بينما تخلى أكثر من 54% _ من الذين مستهم الدراسة _ عن الترحال ليستقروا نهائيا في مواطن الاستصلاح [31].

خاتمة

والخلاصة أن الدارس للتنمية الريفية في الجزائر يسجل أن الفلاح الجزائري كان تاريخه الطويل تاريخ نضال وصراع من أجل الأرض، وكشفت الدراسات أنه خلال المرحلة الاستعمارية خضع لأشكال من الضغوطات استهدفت الاستحواذ على أرضه حتى عاش غريبا في وطنه خماسا على أرضه، فكان أن خاض أشكالا من النضالات.

وحتى بعد الاستقلال لم يلمس هذا الفلاح التغيير المنشود لأن السياسات التي انتهجت حالت دونه والأرض ودفعت به نحو المدن. فالتسيير الذاتي أفرغ من محتواه والثورة الزراعية ألقت في نفسه الخوف والتردد فلم تحفزاه على الارتباط بالأرض .

وفي سياق الإصلاحات لمعالجة هذا الواقع جاءت تجربة الاستصلاح لتعيد تلك العلاقة الحميمية بين الإنسان والأرض ولتزيل ذلك التردد الذي ظل يطبع عالم الزراعة، فقد كشفت الدراسات عن هذه العودة بذلك الاستثمار الواسع واستزراع الآلاف من الهكتارات وغرس الملايين من النخيل في ربوع الصحراء .

وإذ بدت تجربة الاستصلاح الشكل البارز في الإصلاحات فذلك لما أفرزته من آثار ونتائج وعلى أكثر من صعيد، فقد فتحت المجال واسعا أمام الاستثمار مما انعكس على مجالات العمالة بخلق فرص التشغيل وفي وقف نزيف الهجرة الريفية وفي توطين أعداد من البدو الرحل.

ولأن التجربة آثارها واسعة فقد كشفت عن ظواهر اجتماعية أخرى من ذلك انتقال مركز التأثير إلى الأرض وعاد سلطانها إلى الحركة الاجتماعية بعد أن فقت هذا المركز لعقدين من الزمن، ولعل من التأثيرات أيضا إذكاء الروح القبلية والعشائرية حيث عاد الاهتمام بأراضي العرش وعاد الصراع حولها على مستوى القبائل والأفراد.

هوامش البحث

(1) جبهة التحرير الوطني: **مقررات اللجنة المركزية**، مطبعة الثورة الإفريقية، الجزائر 1985، ص:347.

(2) عبد الوهاب مطر الداهري وآخرون: **تجارب استصلاح الأراضي الزراعية في الوطن العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية بغداد 1984، ص:12.

(3) وزارة العمل: **التشريعات العقارية**. المؤسسة الوطنية للكاتب، الجزائر 1994، ص: 28

(4) فؤاد مرسي: **التخلف والتنمية**، دار الوحدة، بيروت 1988،

(5) طلال البابا: **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، دار الطليعة بيروت 1986، ص: 42.

(6) دورين وريتر: **الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق**. ت. خير الدين وآخرون، دار الطليعة بيروت 1975، ص: 17، 18.

(7) صالح وزان :ا **لإصلاح الزراعي** في: عمر جنينة ، مديحة بخوش : دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة (الملتقى الدولي : استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15_16 نوفمبر 2011 بجامعة المسيلة.

(8) حسن بهلول: **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية الزراعية**. ش. و. ن. ت. الجزائر 1976، ص: 271.

(9) وزارة الأخبار: **الجزائر 1965-1969**، فرنسا 1970، ص: 69.

(10) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية: **خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 67/ 78**، الجزائر 1980، ص: 61.

(11) بوبية نبيل :**السياسات الفلاحية**، الموقع https://sites.google.com/site/bouibia/agr.

(12) بودر عبد المجيد و كردوس صلاح الدين :استصلاح الأراضي الصحراوية في شمال الصحراء الكبرى، (مجلة منبر التنمية) تصدر عن اتحاد الاجتماعيين والاقتصاديين، ص: 18.

(13) ع . حقوقة: الفلاحة في الجنوب، مجلة المجاهد الأسبوعي، ع 1327، جانفي 1986، ص22

(14) ج. ت. و: **الميثاق الوطني 1986**، قطاع الثقافة والإعلام، الجزائر 1987، ص: 231.

(15) ج. ت. و: **النصوص الأساسية**، ج: 4، مطبعة بن بولعيد، الجزائر 1982، ص: 159.

(16) وزارة العدل: . **المادة 11 من القانون رقم 83/ 18 المتعلق بحيازة الملكية العقارية**

(17) عجة الجيلالي: **أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها**،دار الخلدونية، الجزائر،2005، ص:273 .

(18) رحماني موسى : **وقفة تحليلية مع تجربة الزراعة الصحراوية**، مجلة العلوم الإنسانية العدد التجريبي أفريل 2001، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 114 -115

(19) المرجع نفسه، ص:115 .

(20) بوبيبة نبيل: مرجع سابق.

(21) دون اسم : التصر في الجزائر، الموقع :www startimes com faspx

(22) دردوري لحسن، بن عامر نبيل : **تشخيص لقوة العمل في الاقتصاد الجزائري** الملتقى الدولي : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15_16 نوفمبر 2011 بجامعة المسيلة.

(23) عبد الباسط عبد المعطي وآخرون: **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار المعرفة الجامعية 1987، ص: 240.

(25) عبد اللطيف بن أشنهو: **الهجرة الريفية في الجزائر**، ت: عبد الحميد الأتاسي، المؤسسة الوطنية للمطبعة التجارية، الجزائر (بدون تاريخ)، ص: 47.

(26) رشيد زوزو: **الأثار الاجتماعية لاستصلاح الأراضي الزراعية في المناطق الصحراوية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1995، ص 109.

(27) الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية: التجديد الريفي، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2006 ص61 .

(28) رشيد زوزو: مرجع سبق ذكره، ص 107.

(29) المرجع نفسه، ص 118.

(30) محمد السويدي : **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري (تحليل سوسيولوجي لاهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990، ص 172.

(31) رشيد زوزو:مرجع سبق ذكره، ص 128.